**المُحـــــــــــــــــاضرة الخامسة**

**الثُّنائية والازدواجية**

**مقـــــــــــــــــــــــدّمة:**

 "يوجد في العالم ما بين 6000 و 7000 لسان مختلفة وحوالي 200 دولة. توضح لنا عملية حسابية بسيطة أنه سيكون هناك من الناحية النظرية حوالي 30 لسان في كل دولة - وإن لم يكن الواقع منتظمًا بهذا الشّكل الدّقيق طبعا، فبعض الدول لديها ألسنة أقل ، والبعض الآخر أكثر- تظل الحقيقة أن العالم متعدد الألسنة في كل نقطة من نقاطه وأن المجتمعات اللّسانية تتجاور وتتداخل باستمرار "[1].

 يتطلب هذا البعد لكوكب متعدد الألسنة اتصالًا متواصلًا وديناميكيًا بينها ، خاصة و نحن نمر بعصر ظهرت فيه العولمة كواقع لا مفر منه.

 سنركّز في حديثنا في الواقع عن التواصل بين لسانين ، عندما يتم التحدث بهما في الوقت نفسه في المجتمع نفسه ، وبطرق مختلفة من قبل الأفراد أنفسهم.

 تعد الثنائية اللسانية (Bilinguisme)و الازدواجية (Diglossie) إحدى النتائج الرئيسية لاحتكاك الألسنة.

 قدّم الأدب الّذي كُرّس للثُّنائية تعاريف كثيرة مع فُروق شكلية دقيقة خصّت صيغتي اللّسانين ، إلاّ أنّ تلك الفُروق الشّكلية غالبا ما تُؤدّي إلى اختلافات في المُحتوى,

 سنحاول مراجعة بعض تعريفات الثُنائية و الازدواجية بالرجوع إلى العديد من المؤلفين الذين أثروا بطريقة أو بأخرى وجهة نظرنا حول هذا المفهوم.

 Ⅰ- **تطوُّر تعاريف الثُنائية و الازدواجية**: يعُود مُصطلح "الثُّنائية" فيما يبدو إلى سنة 1918 مع اللّساني الفرنسي "أُنطوان مييه" (Antoine Meillet)(1866-1936) وقصد به استعمال لسانين، أو وضعية لسانية أين يستعمل فيها المتكلّمون لسانين في آن. أمّا مُصطلح "الازدواجية " فقد استخدمه "شارل فرغسون" (Charles Ferguson) سنة 1959، وتمّ اقتراضُه من اليُونانية (Bilingualism)، ويُعطيه "فرغسون" دلالة دقيقة هي " علاقة مُستقرّة بين صنفين لُغويين أحدُهُما عال والثّاني مُنخفض يكونان مُرتبطين وراثيا كالعربية الفصيحة الكلاسيكية والعربية اللّهجية . إنّ ذلك يعني وُجُود استخدامين للّسان ذاته : استخدام ذو قيمة مُوحّدة تتم بواسطته كتابة الآداب تتحدّثُ به الأقلية، واستخدام ذو قيمة أدنى ولكنّه لسان الأغلبية . يرى "فرغسون" أن هُناك شُروط كثيرة ينبغي توفُّرُها لتحديد الازدواجية باعتبارها سُلوكا لسانيا. يتم استخدام النّوع العالي منها في العبادة والخُطب والجامعة وتتمتّعُ بمكانة اجتماعية كبيرة وتكون مصحُوبة بأدب راق مُعترف به، و تكُون مُوحّدة للغاية مُدعّمة بقواعد وقاموس، كما يتم تعلُّمُها في المدرسة. أمّا النّوع المنخفض أو المُتدنّي فيتم استخدامُه في الكلام العادي والأدب الشّعبي والفلكلور، وغالبا ما يقتصر على الجانب الشّفوي ويُكتسب بشكل طبيعي باعتباره لسان المتكلّم الأوّل. ويُمكن أن نُمثّل لذلك باللّسان اللاّتيني في القُرون الوُسطى الّذي كان اللّسان الرّاقي واللاتينية الشّعبية المُبتذلة. تقف مقاربة "فرغسون" هذه عند المُستوى الوظيفي ومكانة التّنوُّعات اللّسانية المُرتبطة وراثيّا. ونُذكّر هُنا أن مُصطلح التّنوُّع نقصد به اللّهجة بشكل عام وهو مُصطلح أساسي في السّوُسيُولسانيات، أدرجه مل من "لابوف" (Labov) و "مرفن هرزوق" Herzog) (Mervin و "أريال فينريش" (Uriel Weinrich) في مقالاتهم الّتي خصّت "الأسس التّجريبية لنظرية التّغيُّرات اللّسانية" الّتي ظهرت سنة 1966 الّتي تُشير إلى الانحرافات المُلاحظة في لسان ما بين طرائق التّعبير المُختلفة، ممّا يُولّد صيغا لسانية ذات صلة ولكنّها مُختلفة بشكل اعتباطي من حيث بعض الخصائص الفونولوجية المفرداتية ، ونادرا ما تكون تركيبية. مثل الفرنسية المُتكلّمة في "الكونغو" و"الكاميرون" و "الغابون" الّتي ليست سوى لهجات للّسان الفرنسي. وكذا التّنوُّعات البُرتُغالية المُتكلّمة في "أنغولا"و "الرأس الأخضر" و"الموزنبيق" الّتي هي عبارة عن لهجات برتغالية. التنوُّع القياسي هو النّموذج اللّساني للجماعة اللُّغوية من النّاحية السُّوسيولسانية ، وغالبا ما نجد التنوُّع القياسي قريبا من مراكز القرار وسلطة تلك الجماعة اللُّغوية.

 لنعد إلى مُصطلحي "الثُّنائية" و "الازدواجية" . يُمكننا أن نُلاحظ الخُطوة الّتي خطاها "جوشوا فيشمان" (Joshua Fishman)، حيث انطلق من مفهوم الازدواجية لـــــــ"فرغسون" مع تغييرات ذات منحى خاص إذ قابل بين المُصطلحين فوضع الثُّنائية في سياق أين يكون للفرد القدرة على الكلام بألسنة كثيرة ، وجعل الازدواجية تعني استعمال ألسنة كثيرة في مُجتمع ما. ويكون بذلك قد جعل الثُّنائية فعلا فرديا وصرف الازدواجية للمُجتمع . ويقترح تمديد نمُوذج "الازدواجية" بعد "فرغسون" ليشمل مواقف سوسيو لسانية أين يكون لسانان (وليس أكثر، تنوُّعان فقط للسان واحد) في توزيع وظيفي مُكمّل (لسان مميّز ولسان مُشترك) ، مثل ما هو جار في "الباراغواي" على سبيل المثال قبل 1992، مع التّواجُد عير المُتساوي للاسبانية واللّسان "الغاراني" (Le guarani) ولكن هذه الوضعية اللّسانية ستتغيّر بعد وضع سياسة لٌغوية جديدة سنة 1992.

 إنّ نمُوذج "فيشمان" (1971) السّاعي إلى اعتبار الثُّنائية (حدثا فرديا) والازدواجية (حدثا اجتماعيا) يُمكنه أن يتكشّف عن أربع حالات هي:

1. يُمكن أن يتواجد المُصطلحان معا "ثُنائية" و "ازدواجية" حيث يتم استعمال اللّسانين معا حسب توزيعهما الوظيفي، في هذه الحالة يكونان مُوزّعين من قبل الكل تقريبا (المُجتمع بكامله). مثل الوضع اللّساني في "سويسرا" أين تُستخدم الألمانية القياسية (في الكتابة وفي المدرسة) واللّهجة "السويسرية" (Alémanique) الّتي تتقاسم حقل التّواصُل الاجتماعي.
2. يُمكن أن تتواجد الثُّنائية دون الازدواجية: ويكون ذلك في حالات الاغتراب (مثل ما هو الوضع في الولايات المُتّحدة.) يعيش المُغتربون حالة انتقالية إذ يجب عليهم الاندماج في المُجتمع المُستقبل وبلسان ذلك المُجتمع أيضا حتّى وإن احتفظوا بالمعرفة وبعض السُّلوكات باللّسان الأصلي.
3. يُمكن أن تتواجد ازدواجية دون ثُنائية: مثل ما هو جار في البُلدان الإفريقية الّمتخلّفة حيث تكون ساكنة الأرياف ذات لسان وحيد ، وتظهر الازدواجية على المُستوى الاجتماعي الواسع مع إحدى ألسنة الاستعمار باعتبارها اللّسان الرّسمي في الغالب.)
4. لا ثُنائية ولا ازدواجية: وهو آخر حالة حسب "فيشمان" ، وهي حالة ذات صبغة نظرية لا تتعلّق إلا بمجموعات لسانية صغيرة بقيت مُنعزلة ، لأن الواقع يُحتّم على كل جماعة الميل إلى تنويع استخداماتها اللّسانية. وقد رسم "فيشمان" جدولا مزدوج المداخل بيّن فيه العلاقة بين الثُّنائية والازدواجية على الشّكل التّالي:

|  |
| --- |
| ــ الازدواجية + |
| ثُنائية بدون ازدواجية | ثُنائية و ازدواجية | ثــنائــــــــية+ ـــ جحجحⅠ)))))6666ــــتت°)))**+ ــــ** |
| لا ثُنائية و لا ازدواجية | ازدواجية بدون ثُنائية |

قدّم "فيشمان" - لمّا بلغ هذا المُستوى- مُسلّمتين ليُبرّر وجهة نظره هُما:

1. الإلحاح على وُجود ألسنة أو لُغات مُتعدّدة (ليس اثنان فقط كما يعتقد "فرغسون". مع معرفة الّقابُل بينها من ناحية الرُّقي والابتذال.
2. تضحى الازدواجية موجُودة كُلّما وُجد اختلاف وظيفي بين لسانين، مهما كانت درجة الاختلاف أو العلاقات الوراثية بينهُما.

انتقد "جون لوي كالفي" ‘Jean-Louis Calvet)في كتابه "اللّسانيات الفرنسية" "فرغسون" بعد عدّة سنوات إشارة هذا الأخير إلى مفهومي وظائف الألسنة و هيبتها مع عدم الإشارة إلى الأسباب كالسُّلطة وغيرها من الأسباب التّاريخية في صُلب المُجتمعات. ولنعُد إلى منظُور "فيشمان" حول الثُّنائية ، يٌفرّق 'كالفي" بين ثُنائية فردية وثُنائية جماعية هذه الأخيرة هي الازدواجية. إنّه يفترض أنّ الازدواجية تعني في معناها الواسع العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الألسنة أو تنوُّعات لألسنة مُختلفة.

في ظل إشكالية السُّلطة والعوامل التّاريخية تلك، طوّر "كالفي" تصنيفا مُستوحى من أوضاع استعمارية حيث تكمن الازدواجية على الشّكل التّالي:

1. اللّسان المُهيمن الوحيد: مثل الفرنسية الّتي هي اللّسان الرّسمي المُهيمن الّذي لا يستطيع تعويضه أيُّ لسان آخر على التُّراب الفرنسي، على الرُّغم من وُجود حوالي ثلاثين لُغة تمثّل الأقلية.
2. لسان الأقلية المُهيمن: يحتل لسان القبائل البربرية في المغرب هيمنة لسانية وفق الإحصائيات ، فهو يُمثّل الأقلية الكُبرى ، بينما تُمثّل العربية والفرنسية المكانة ذاتها،في حين تتقدّم العربية في الجزائر. تحتل الفرنسية الموقع الرّسمي المُهيمن في إفريقيا، وعلى الرُّغم من أنّ متكلّميها لا يُمثّلون إلاّ حوالي 10 بالمائة من مجموع السُّكّان ، إلاّ أنّها تواجه بقية الألسنة في القارّة.
3. الألسنة المُهيمنة البديلة: تُعتبر الهُجنة اللّسانية (الكريولية)(Créole) الموجُودة في تجمُّع جُزر "المارتنيك" و "غوادالوبي" و "الغويانا" (la Martinique, la Guadeloupe ou la Guyane ( والمُتأثّرة باللّسان الفرنسي اللّسان الأوّل هُناك، ولكنّه لسان غير ذي هيبة (لسان العامّة المُبتذل)، ولكن اللّسان الفرنسي أكثر انتشارا حيث يُمكن استبدال وظائفه الرّسمية (في أفريقيا الفرنكوفونية) بلسان آخر.
4. الألسنة الإقليمية المهيمنة : تُمثّل كل من "سويسرا" و"بلجيكا" أمثلة واقعية عن الثُّنائية الرّسمية (الفرنسية/ "الفلامون"(Le Flamand) بالنّسبة لبلجيكا، وكلتاهما مهيمنتان جدّا، في الإقليمين الفرنسي (بالنّسبة للفرنسية)وإقليم "الفلامون"( بالنّسبة "للفلامون"). ويُمكن أن نجد في وضعيات لسانية أُخرى كالفرنسية في "سويسرا" إلى جانب الألمانية والإيطالية أو غيرها. يبدو الأمر – بالنّسبة لـــ"كالفي" كفسيفساء لسانية على الصّعيدين الجُغرافي والاجتماعي.

تجمع الازدواجية بين هُويات مُختلفة . فالنّظرة المرسخة إلى العالم (a vision du monde) الّتي تنمو فيها جماعة لُغوية ما في المكان والزّمان (كل واحدة مع تنوُّعها اللّساني أو حتّى لسانها إلى درجة معرفة تلك الجماعة بواسطته )هي أكثر واقعية من المسافات حيث تُبقي العراقيل الجُغرافية هذه الجماعات الواحدة منها بعيدة عن الأُخرى. عندما يحصل الاصطدام الّذي غالبا ما يكون نتيجة الحُروب أو العُنف مُتبادل ، تحصل حُروب على المُستوى اللّساني .

عندما يتجاوز التّواصُل حدودا مُعيّنة ، تضحى الحواجز اللُّغوية أكثر اضمحلالا دون أن تتلاشى كُلية ، وربّما كان ذلك بسبب كون اللّسان جُزء من هُوية الجماعة. إنّنا نُلاحظ لا ريب، أنه – حتّى في صميم النّسيج الحضري- تُولد لهجات أو لُغات مُشفّرة تندرج ضمن هُوية المُجتمعات الصّغيرة الّتي تبدوا خارج المُجتمع الكُلّي الّذي تتواجد فيه.

**Ⅱ-** **ما الّذي يُمكن استخلاصُه من مفهومي الثُّنائية والازدواجية؟ :** يُمكننا أن نصل – بعد ما سبق- إلى تقييم ابستمولوجي للمفهومين انطلاقا من أُصُولهما مرورا بتطوُّرهما ونقدهما من خلال استعمالاتهما المُختلفة من قبل مجموعة من الباحثين.

 إذا تمكنا من اختبار صحة هذين المفهومين من خلال فحص إمكانية تتبعهما في النُّصوص المتخصصة، والقيام بقياس مدى حيوية هذا الموضوع من خلال النقاش الانتقادات الذي يثيرها في المجال التّخصُّصي، سواء على مُستوى التّنافُس المعرفي بين اللّسانيات البنيوية و السُّوسيولسانيات أو التّوتُّرات الكامنة الّتي يُثيرُها كتحرير لُغة الأقليات، أو داخل السُّوسيولسانيات نفسها حيث يحتدم الصّراع بين الموقف السانكروني أوالوصفي الحاسم (اللاّتاريخي) و الموقف التّاريخي الّذي يأخذ في الاعتبار الحركية التّاريخية . وهذا لا يعفي – بالطّبع- مُؤيّدي الموقف الأخير الحذر والحكيم مُقابل الواقع غير المُستقر والمُعقّد الّذي يُشكّل ميادين تحاليلهم وحتّى ميادين أنشطتهم، إذ يجب عليهم الاحتفاظ في أذهانهم بضرورة أهمية ما يُسمّى بـــ» السّياسة الكُلية" ، وذلك ليس فقط لأنّ ذلك يُمكن جميع الجهات الاجتماعية الفاعلة من الاشتراك وليس مُؤسّسات السُّلطة فقط.

°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°

**مراجع المُحــــاضرة**

1. **لويس جان كالفي**: علم الاجتماع اللُّغوي، دار القصبة للنّشر، 2006.
2. **BOYER, Henry** : Conflits d’usages, conflits d’images, dans H. Boyer (éd.), *Plurilinguisme : « contact » ou « conflit » des langues ?*, Paris, Harmattan,1997 .
3. **CALVET,  Louis-Jean**: la sociolinguistique, que sais-je ?, Paris, PUF,1993.
4. **CAVALLI, Marisa**: Education bilingue et plurilingue (le cas du val d’Aoste), Paris, Didier, 2005.
5. **FISHMAN, J.A**.: Sociolinguistique, Paris, Nathan et Bruxelles, Labor.1971.
6. **HAMERS, J.-F**., Blanc M.: Bilingualité et bilinguisme, Bruxelles, Pierre Mardaga,1983.
7. **FISHMAN J.-A.,** Bilinguism with and without Diglossia with and without Bilinguism Journal of Social Issue, nº 32,1967.
8. **MOREAU, Marie-Louise**: Sociolinguistique, Concepts de Bases, 2e éd, Editions Flammarion,1998.
9. **OPILLARD, Thierry**: Bilinguisme, compétences et outil informatif, Les Actes de Lecture n°94,2006

°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°

**المُحاضرة السّادسة**

**السّياسة اللُّغوية والتّخطيط اللُّغوي**

**Ⅰ- السّيـــــــــاسة اللُّغوية:** نُسمّي مجموعة الاختيارات الواعية المُتعلّقة بالعلاقات بين اللّسان أو الألسنة والحياة الاجتماعية سياسة لُغوية، أمّا التّخطيط اللُّغوي فهو التّطبيق الفعلي لتلك السّياسة (الإجراء العملي.) يتيح المصطلحان "السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي" التّمييز بين مستويين من عمل السّياسة اللُّغوية بشأن اللّسان (أو الألسنة) المستخدمة في مجتمع معيّن.

 التّخطيط اللُّغوي هو إذن التطبيق القانوني والإداري وتحقيقه على مُستوى المُؤسّسات ذات الآفاق والخيارات المُهمّة للسياسة اللُّغوية الّتي يُمكن أن تتعلّق بلسان في هُويته البنيوية أو بالوظائف السُّوسيوثقافية للسان مع الوظائف السُّوسيوثقافية للسان آخر يُستخدم كل منهُما في المُجتمع نفسه ، ويُمثّلان رؤية مُزدوجة: لسانية وسوسيولسانية.

 تعتمد الأهداف اللّسانية في الغالب على أهداف أوسع على مُستوى المُجتمع ككُل: التّوحيد على مُستوى الوطن، والتّقريب الدّبلوماسي وتوجُّه الاقتصاد نحو قطاعات جديدة. غالبا ما يُستعمل تعبير "السّياسة اللُّغوية" – حسب "بوير" - في علاقته بالتّخطيط اللُّغوي: يُعتبر المُصطلحان أحيانا مُترادفين (أي أنّهُما يُستخدمان للمعنى ذاته) ، كما يسمحان أحيانا أُخرى بالتمييز بين مُستويين من عمل السياسة اللُّغوية بشأن اللّسان أو الألسنة المُستخدمة في الإجراء القانوني وتفعيله على مُستوى المُؤسّسات (التّابعة للدّولة ، والإقليمية وحتّى الدّولية) وفقا لاعتبارات تعتمد على خيارات أو تستجيب لآفاق السّياسة المُعتمدة.

 تقوم السّياسة اللُّغوية على توجيهات بسيطة ، ويُمكن للحركية السُّوسيولسانية الّتي تتضمّن لسانين أو أكثر مُتواجدين في الآن ذاته بشكل سلمي أن يتعايشا في صراع مفتوح ، أو أن يمُرّا بكل طرائق المنافسة والعداء ، على أساس عدم التوازن الوظيفي وعدم المساواة القانونية. قد تُؤدّي الأسباب غير اللُّغوية لهيمنة لسان على آخر إلى النّزاع، وليس من السّهل تحديد تلك الأسباب والتّعرُّف عليها، ولكن المُلاحظ منها يكون غالبا : ديموغرافيا يتعلّق بالهجرة أو سياسيا، أو اقتصاديا أو عسكريا واجتماعيا.

 تعتبر الجزائر بلدا مزدوج اللّسان: إذ تُستخدم فيه العربية والفرنسية الموروثة عن المعمّرين، وقد تبنّى في سّياسته اللُّغوية لسانا واحدا يتمثّل في تفضيل لسان واحد على المُستوى السّياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي. يسمح بُلوغ الثّقافات العالمية - بعد التمكُّن من اللّسان الوطني (أو الألسنة الوطنية)- من التّواصُل الإيجابي مع العالم الخارجي لأجل الاستفادة من الروح الإبداعية للآخر في مُختلف المجالات العلمية والتّكنولوجية ، ولأجل ذلك عملت الجزائر على اعتماد الفرنسية لسانا أجنبيا أول والإنجليزية لسانا أجنبيا ثان، ورُبّما هي الآن تُعيد النّظر في ذلك من أجل إعطاء الأفضلية للّسان الإنجليزي ليضحى اللّسان الأجنبي الأول.

**Ⅱ- الإيديولوجية اللُّغوية:** ظهر مُصطلح "إيديولوجية" في القرن الثّامن عشر، أمّا "الإيديولوجية اللُّغوية" فقد ظهرت حديثا مع تطوُّر السُّوسيولسانيات وعلوم مُجاورة أُخرى، وهي شكل من أشكال الإيديولوجيات (السّياسية والاقتصادية والثّقافية) ولكن مجال تطبيقاتها هو تسيير الألسنة. يتم تعريف الأيديولوجية بنظام الأفكار الذي تقوم عليه إدارة اللّسان في بلد ما أو جزء منه أو مدينة أو كيان سياسي-إداري آخر، وتنشأ عن حاجة محسوسة في بيئة متعددة الألسنة عن طريق السُّلطة ، أو طبقة اجتماعية ، أو مجموعة دينية أو غير ذلك تكون في حاجة إلى إدارة الألسنة الموجُودة بشكل أفضل.هدفها الرئيسي هو ضمان التواصل الأفضل بين أفراد المجتمع.

 وتستلهم توزيع الوظائف بين الألسنة المختلفة الموجُودة، مع مراعاة المعايير الموضوعية بشكل عام: عدد المتحدثين، وحركية الرّمز (Le code) مقارنة بغيره من الرُّموز الأُخرى، وأهمية اللّسان في البيئة الدولية، ودوره في اكتساب المعرفة. كما تأخذ على عاتقها مهمة منع الفوضى اللغوية وحتى محاربتها إن اقتضى الأمر. ومع ذلك ، على الرغم من المبادئ الموضوعية المطلقة التي تأسست عليها ، فإن الأيديولوجية اللّسانية تخفي أحيانًا مصالح جماعة سياسية ، أو جماعة عرقية. يمكن أن تكون الإيديولوجية اللغوية الرسمية للأُحادية اللّسانية في الجزائر حالة مثالية. اللغة العربية لم تكن لتُفرض نفسها، من الأفضل أن تُفرض على اللغات الأخرى في الجزائر، ومن ثم لغة متعددة اللغات، إذا لم تكن لغة القرآن. فلو لم يكُن اللّسان العربي في الجزائر لسان القُرآن، لما فُضّل على ألسنة أُخرى ولكانت الجزائر بلدا مُتعدّد الألسنة.

**Ⅲ- الهُوية اللّسانية:**  بصرف النظر عن الإيديولوجية الرسمية، هناك العديد من الإيديولوجيات المتوازية التي يمكن تعريفها على أنها الرؤية التي لدى المجتمعات اللغوية للألسنة المختلفة الّتي يتحدّثون بها. إنها تستهدف المصالح الخاصة للمجموعات الحاضرة بقدر ما تعبر عن رغباتها وتطلعاتها وتعكس رؤيتها للمجتمع. تتطلب دراسة أيديولوجية الهوية اللّسانية التّساؤل حول مفهوم الهوية. والمفاهيم التي غالباً ما ترتبط بها ، كالعرق والقبيلة والعشيرة ...

 يمكن تعريف الهوية بأنها عملية ديناميكية لوصف الذات والآخرين والتي يتم بناؤها في التفاعل بين الأفراد فيما بينهم والجماعات فيما بينها. إنّ قضيّة الهوية قديمة نسبيا. ولكن في القرن التاسع عشر اكتسبت أهمية مع مفهوم القومية في أوروبا. تتأثّر الحياة الاجتماعية أيضا بتلك الهُويّات الّتي لا تزال تتكوّن ولم تكتمل بعد، ومن خلال هذه الخاصية الاجتماعية تتطوّر الهُوية على المُستوى الفردي والجماعي وعلى الصّعيدين المكاني والزّماني. وهكذا ، تشارك عمليات تحديد الهوية الديناميكية في إعادة بناء الفئات الاجتماعية. إنّنا نلجأ في هذه الحالات إلى استراتيجيات الهُويات فردية كانت أو جماعية لاستخدامها إمّا لتمديد مُختلف معايير الهُوية النّشطة أو لتعديلها وفق العلاقة بين الجهات الفاعلة .

 اعتمدت الجزائر ، وهي بلد متعدد الألسنة ، أيديولوجية الهوية القائمة على التّعريب مثلا. تُستثمر السّياسة اللّسانية بالفعل وتُغذّى بواسطة قيم سوسيو لسانية ومواقف وأيديولوجية مُعيّنة.

**Ⅳ- ميلاد مفهوم السّياسة اللّسانية والتّخطيط اللُّغوي:**  عندما ظهر مصطلح التخطيط اللغوي في النص التأسيسي لـ ( Einar Haugen ) في عام 1959 ، تم استخدامه لعرض الجهود المبذولة في مجال التوحيد اللساني في "النرويج". يُترجم المصطلح الإنجليزي (Linguistic Planning) إلى تخطيط لغوي يشير أساسًا في ذلك الوقت إلى نوع من التدخل في النظام اللغوي وإلى مناقشة مشاكل توحيد (الرّمز) نفسه. في نهاية الستينيات ، تم تناول مفهوم التخطيط اللغوي وتوسيع نطاقه ليشمل جميع أنواع التدخل لحل المشكلات الاجتماعية اللغوية (روبن ، داس غوبتا ، جيرنود ، فيشمان) (Rubin, Das Gupta, Jernudd, Fishman). في هذا الاتجاه نفسه ، تظهر فكرة السياسة اللغوية. في أمريكا الشمالية ، ولا سيما في كيبيك ، تمّت ترجمة مصطلح تخطيط لُغوي (Linguistic Planning) لأول مرة إلى الفرنسية (Planification linguistique). ولكن تم استبدال هذا المصطلح في السبعينيات بمصطلح "التخطيط اللغوي"(Aménagement linguistique تحت تأثير الباحث اللّساني "جان كلود كوربيل"( Jean-Claude Corbeil)، الذي شارك بعد ذلك بنشاط كبير في صياغة ميثاق اللّسان الفرنسي(1977) وفي تنفيذ خطة تخطيط لساني في "كيبيك" ( بكندا). لم يتم اختيار مصطلح التخطيط اللغوي (aménagement linguistique ) من مجرد نزوة، لأنه يتمتع بميزة عدم الإشارة إلى التخطيط والتدخل الخارجي للدولة فقط.

 من خلال الإبقاء على مفهوم التخطيط (aménagement) ) بدلاً من التخطيط ( planification )، تتبنى مدرسة كيبيك منظورًا اجتماعيًا لغويًا يدرك أن نهج التخطيط اللّساني هو في الواقع جزء من تفاعل القوى الاجتماعية ، الذي يحدد أهداف أفراد المجتمع والذي يؤدي في النهاية إلى نجاح التدخل السُّوسيولساني. وقد تم اعتماد المصطلح على نطاق واسع داخل الفرنكوفونية. وتستخدم أسماء مرادفة مختلفة له في المناطق الجغرافية الأخرى، إذ يستخدم "الكاتالونيون" Les) Catalans ) مصطلح التوحيد. إنها مسألة توحيد بالنسبة إليهم ، (بمعنى "جعل الأمور طبيعية" أو عادية ) إي :استخدام "اللُّغة الكاتالونية" في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. بالنسبة إلى السُّوسيولسانيين في" كتالونيا" ، فإن مفهوم الصراع اللغوي أمر أساسي.

 يحدث الصّراع اللّساني عندما يُواجه لسان لسانا آخر واضح الانفصال عنه عن طريق وظائفهما الاجتماعية (وضع الازدواجية)، أحدهما مهيمن سياسياً واجتماعياً والآخر مُسيطر عليه سياسياً واجتماعياً. لا يوجد سوى طريقتين ممكنتين للخروج من وضع الصّراع هذا: سيادة اللّسان المُهيمن الكُلّي في حالة اختفاء اللّسان الثّاني (يعني استبدال اللّسان الثّاني باللّسان الأوّل) أو "التطبيع" في حالة دخول اللّسان المغلوب في عملية إعادة استرجاع على الوظائف الاجتماعية التي فقدها (أي أنّه يضحى ندّا).يستبدل بعض السُّوسيولسانيين الفرنسيين (خاصة أولئك الّذين ينتمون إلى جامعة "روان" (L’Université de Rouen) مُصطلح التّخطيط اللّساني(aménagement linguistique, planification linguistique) وحتّى السّياسة اللُّغوية بمُصطلح يُسمُّونه (glottopolitique ) الّذي يُعرّفونه كالتّالي: "أي إجراء لإدارة التفاعل اللغوي الذي يتدخل فيه المجتمع" (يُراجع Problèmes de glottopolitique ، 1985).

 والواقع أنّه من الصّعب إيجاد نظرية عامة موحّدة في التّخطيط اللغوي وفقًا للمناطق الجغرافية والأطر النظرية والتّصنيفات الّتي تستند على مفاهيم أساسية ومبادئ يتم من خلالها تحديد استراتيجيات التدخل المختلفة. وحتّى وإن كانت لكل الدُّول سياسة لُغوية فهي لا تُسيّر قضية العلاقات القائمة بين الألسنة أكثر من السّيطرة عليها اجتماعيا بالطّريقة نفسها ولا بواسطة الأدوات الاجتماعية والقانونية والسّياسية نفسها. ولا يُمكن نقل خُطّة للتّخطيط اللُّغوي من منطقة إلى أُخرى، إن تبني اللّسان العبري لسانا وطنيا ، على سبيل المثال ، ليس فعلًا لغويًا بل عملية سياسية. إذ كان من المهم لليهود إنهاء التّشتت الجغرافي وإحياء اللّسان العبري. وهكذا ، في دولة إسرائيل ، يهدف التدخل السُّوسيولساني أولاً وقبل كل شيء إلى تحديث لغة العبادة بحيث تصبح أداة اتصال في جميع مجالات النّشاط الاجتماعي. في البداية، كانت مسألة تدوين اللغة ، وتسجيل جميع الكلمات في أدوات اللّسان المرجعية (القواميس ، والقواعد ، والمفردات المتخصصة ، وما إلى ذلك) غير موجودة .

 إنّ هذه الإجراءات لا تضمن استخدام لسان ونشره، ولكنّها شروط مسبقة إذا أردنا تحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وجعله وسيلة للتعبير عن الحقائق الثقافية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة لمجتمعات أخرى ، سيكون اتخاذ إجراءات تهدف إلى توحيد لسان لديه بالفعل وضعا اجتماعيا واقتصاديا مرتفعا إلى حد ما ، كافياً، وبالتالي ، يبقى إعطاء اللّسان الإنجليزي وضعًا رسميًا في الولايات المتحدة قضية مُلحّة أكثر فأكثر . يهدف هذا القرار السياسي إلى حماية اللغة الرسمية من تهديدات محتملة لغرس الإسبانية في مناطق معينة.

 أمّا في فرنسا، ونظرًا لأن اللّسان الفرنسي يتمتع أيضًا بمكانة اجتماعية عالية، والتقاليد المركزية تدعم تجانسه، تركز سياسة اللغة بشكل أكبر على تعزيز وإثراء اللّسان نفسه. وفي "كيبيك" (المُقاطعة الكندية) ، كون الوضع السُّوسيولساني جزءًا من عملية تاريخية معينة ، فإن استراتيجيات التخطيط تمس في وقت واحد العديد من مجالات التدخل كتخطيط الوظائف الاجتماعية وتنظيم النظام اللّساني. لكن كل هذه الاستراتيجيات ، التي تتعلق بتطوير وإثراء ونشر اللّسان الفرنسي داخل المجال الاجتماعي ، لها الهدف نفسه وهو: تعزيز الوضع الاجتماعي للّسان الفرنسي في "كيبيك". تتّسم التدابير التي تم تبنيها بالقسرية نظرًا لأن المقصود في الحالة هذه بالتدخل هو تصحيح وضع اجتماعي غير متكافئ لضمان إعادة تخصيص الفرنسية للوظائف الاجتماعية التي فقدتها لصالح اللّسان الإنجليزي.

* **تعريف للتّخطيط اللُّغو**ي: إن الوعي بالتنوع اللغوي والتأثير المتزايد بشكل ملحوظ للممارسات اللغوية على المجتمعات دفع هذه الأخيرة إلى استخدام أدوات تنظيمية أو سوسيولسانية في وقت مبكر للغاية ليس فقط لتُلائم أو تُوافق إتقانهم لألسنتهم أو تنويعاتهم اللّسانية، ولكن لمُحاولة ضبط العلاقات " البين لسانية " بين الجماعات والأفراد الّذين يستعملُون لُغات مُختلفة داخل فضاء اجتماعي مُعيّن.

إن التعايش بين المجموعات اللغوية على نفس المنطقة الجغرافية هو حقيقة اجتماعية انتشرت الآن وتثير مشكلات اجتماعية لغوية شائكة على نحو متزايد. واليوم، تحدد الزيادة في التعددية اللغوية والمنافسة اللّسانية داخل السّاحة العالمية مساحات لغوية جديدة تتجاوز حدود الأوطان حيث نُلاحظ مُحاولات رسمية لتخطيط العلاقات بين الألسنة (مثل السّياسة اللُّغوية في أوروبا، والتّدابير اللّسانية داخل الفرنكوفونية.)

 أضحت المواقف والدّيناميكية السُّوسيولسانية أكثر تنوُّعا في مُجتمعاتنا الحديثة ، ولذلك فهي تفرض تدخُّل الدّولة ( الّذي غالبا ما يكون تدخُّلا سياسيا أو في صيغة قواعد لسانية) لمُحاولة تنظيم العلاقات بين الجماعات اللّسانية الموجُودة في قطعة جُغرافية ما. لم يكن تعريف التخطيط اللغوي موضوع إجماع بين المنظرين. في الواقع ، فإن وظائف المصطلحات المتعددة تشهد على اختلاف كبير في المنظور وفقًا للمجتمعات. ومن المُلاحظ أيضا أن تعبير "التّخطيط اللُّغوي" يحمل غُموض المُصطلح اللّساني الّذي يُمكن أن يُحيل كل من معنيي اللّسان-النّظام واللّسان باعتباره ممارسة فعلية.

 وهكذا سيكُون من السّهل تنظيم مُمارسات التّخطيط اللُّغوي بالفصل بين تلك الّتي تتعلّق بالنّظام اللّساني من تلك الّتي تخُصًّ استعماله. وهو الأمر الّذي قام به أغلب المُنظّرين ورجال الميدان. ولكن يجب أن يوضح التّعريف المتماسك هذين المكوّنين وفقًا لهدف أساسي وأكثر عمومية وهو تنظيم استخدام الألسنة، أي مُمارسات لُغوية داخل فضاء اجتماعي. من المهم أيضًا إدراك أن ممارسات التخطيط اللغوي ليست فقط نتيجة التدخل السُّوسيولساني الواعي والمقصُود لبعض العناصر الاجتماعية الفاعلة. ولكن أيضًا ظواهر التنظيم الذاتي للسُّوسيولسانيات التي تنجم عن الممارسات الاجتماعية ( المؤسسية والفردية) دون أن يكون هناك أي تدخل خارج استخدام الألسنة.

 في هذا المنظور احتفظنا بتعريف عام للغاية للتخطيط اللغوي والذي يمكن أن يشمل جميع هذه المكونات وهو أن التّخطيط اللُّغوي عبارة عن: "تنظيم المواقف السُّوسيولسانية التي تنجم عن التنظيم الذاتي ومن التنظيم الخارجي لاستخدام الألسنة ضمن مساحة اجتماعية معينة "( يُراجع لوبيي "Loubier" ، 2002).

**التدخُّل السُّوسيولساني**: يُعرَّف التدخل السُّوسيولساني بأنه "مجموعة من ممارسات التخطيط اللغوي التي يمارسها أي ممثل (ناشط أو فاعل) اجتماعي (مؤسسة أو فرد) من أجل التأثير عمداً على تطور وضع سوسيولساني معين" (مثل سياسات لُغوية موضوعة من قبل الدّولة أو شركات ، قوانين مراسيم، لوائح لسانية، برامج رسمية للتّخطيط المُعجمي، الكتابة ، الأصوات، النّحو ...)

 تضم ممارسة التّخطيط اللُّغوي تصرُّفات جهات اجتماعية فاعلة كثيرة( منها الأشخاص، والجمعيات، والجماعات، والتنظيمات، والمُؤسّسات الاجتماعية.) فالتّدخُّل السُّوسيولساني ليس خاصّا بالدّولة فقط، على الرّغم من أن هذا النّوع من المُمارسات لدية انعكاسات مهمّة على المواقف السُّوسيولسانية. إذا كان من السهل ملاحظة أن الألسنة الأكثر انتشارًا قد فرضت نفسها عبر التاريخ بالغزو والإمبريالية ، نلاحظ أيضًا أن اختفاء العديد منها لا يعزى فقط إلى التدابير القمعية التي اتخذها صناع القرار السياسي. لم تفرض السُّلطة في الغالب اللّسان على الناس ولكن يُعرض كأداة للتقدم الاجتماعي ووسيلة للوصول إلى الثقافة والتعليم والمعرفة والسلطة السياسية [ يُراجع ماكي (Mackey) ، 1976).]

 إنّ هذه الاستراتيجيات الخاصّة بالتّخطيط اللُّغوي العفوية منها والمُخطّط لها لا تزال مُستخدمة بشكل كبير في أيّامنا هذه. وبالتالي تُترجم سياسة اللغة بمجموعة من القرارات التي يمكن اتخاذها على عدة مستويات من التنظيم الاجتماعي: الدولة ، الشركة ، المنظمة ، المجموعة ، إلخ، وهي تُشير إلى مجموعة من التّوجُّهات ظاهرة أو ضمنية اتُّخذت من قبل سُلطة سياسية، أو جهة فاعلة أُخرى بهدف التّحكُّم في استعمال الألسنة في صُلب الفضاء الاجتماعي. وعليه، يُمكن للسياسة اللّسانية أن تكون إذن ضمنية أو لها وظيفة رمزية. وهكذا يُمكن لدولة أن تجعل لسانا رسميا وليس لها أيّة وسيلة لتجعل هذه السّياسة حيّز التّطبيق. كما يُمكنها الحكم على أنّه ليس من الضّروري اللُّجوء إلى تشريع لساني خاص، ولا حتّى من المُفيد تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والوسائل، إذا كان مجموع العوامل السُّوسيواقتصادية تؤيّد اللّسان الّتي تُريد فرضه.

 ويُمكن لسياسة لُغوية أن تستند كذلك إلى الحالة الرّاهنة. وبطريقة ما، فالدّولة تُؤيّد لسانا ما حتّى ولو لم تتدخّل رسميا من أجل استعمال لسان أو ألسنة على تُرابها. وفي هذه الحالة الأخيرة، تقوم الدّولة باختيار ضمني للسان كأداة لتعبير جماعة لسانية ما، ويضحى هذا اللّسان (في كثير من الأحيان عند استبعاد ألسنة أخرى ) لسان العدالة والجيش والتعليم العام ، وجميع الاتصالات الرسمية دون الحاجة إلى تدخل الدولة. لكن يتم الاعتراف بالوضع الراهن بالضرورة لصالح المجموعة اللّسانية المهيمنة ، التي تشغل أفضل منصب اجتماعي واقتصادي وسياسي.

 تعتبر السياسات اللغوية التي تعتمد على الاختيارات الضمنية ذات نتائج مهمة في المجتمعات بنفس قدر تلك الموضوعة على أساس خيارات واعية بهدف معلن متمثل في تنظيم استخدام الألسنة أو السلوك اللّساني. إن إستراتيجية "الإغفال" شائعة ويمكن أن تكون فعالة مثل أي قانون لغوي،و يمكن أن يؤدي إلى اختفاء مجتمعات لسانية. غالبًا ما يتم استبعاد اللغة التي تتجاهلها الدولة من المجال العام وتقتصر على المجال الثقافي أو الخاص. هذا شائع. وهو مصير ألسنة تفتقر إلى القوة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. منذ اللحظة التي يوجد فيها تعايش لغوي داخل منطقة جغرافية معينة ، هناك حتماً ميل للجماعات الموجودة إلى الرغبة في تخصيص الحيز الاجتماعي والاقتصادي الجغرافي و السياسي. يمكن للدولة بالتالي أن تقرر التدخل في محاولة لاستعادة توازن القوى بين المجموعات اللغوية ، لمنع مجموعة لغوية من الاستيلاء على جميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية أو الحفاظ على ما يسمى غالبًا "السلام" لغوي "أو" التماسك الاجتماعي ".

 في نهاية المطاف ، فإن الدولة هي التي تملك القدرة على تفضيل ثقافة ، أو لسان أو مجموعة عندما تواجه مواقف تكون فيها العلاقات بين الألسنة معقّدة تُجبرها على التدخل "للحد" من الاختلافات. كما يمكن أيضًا ترجمة سياسة لُغوية ما رسميًا إلى "تشريع لغوي" يغطي "مجموعة من الأحكام القانونية الرسمية التي تتخذها سلطة سياسية ما لتنظيم استخدام الألسنة ضمن فضاء اجتماعي معين". وقد تكون عبارة عن لوائح أو مراسيم أو قانون لغوي معين ، مثل ميثاق اللّسان الفرنسي في "كيبيك". أمّا "القانون اللُّغوي":" فهو قانون يسُنُّ حقوقا أو واجبات تحدّد استعمال الألسنة في فضاء اجتماعي ما."

 وفي الأخير، يُمكن لتدخُّل الدّولة أن يُغطّي كل مجمل الإجراءات المحتملة التي يمكن أن تحدث في إطار إستراتيجيتين متطرفتين: فرض اللّسان وحظره.

°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°

**مراجع المُحــــاضرة**

1. ﺧﻠﻴﻔﺔ ﺃﺑﻮ ﺑﻜﺮ ﺍﻷﺳﻮﺩ ﺍﻟﺘﺨﻄﻴﻂ ﺍﻟﻠﻐﻮﻱ ﻭﺍﻟﺘﻐيُّر ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻲ، ، ﺍﻟﺪﺍﺭ ﺍﻟﻌﺮﺑﻴﺔ ﻟﻠﻤﻮﺳﻮﻋﺎﺕ، ﺑﲑﻭﺕ، 2006 ﺣﻠﻤﻲ
2. حلمي ﺧﻠﻴﻞ ، - ﺍﻟﺘﺨﻄﻴﻂ ﺍﻟﻠﻐﻮﻱ ﺻﺤﻴﻔﺔ " ﻟﺘﺨﻄﻴﻂ ﺍﻟﺘﺮﺑﻮﻱ ﰲ ﺍﻟﺒﻼﺩ ﺍﻟﻌﺮﺑﻴﺔ ، ﺑﲑﻭﺕ، 2004
3. روبرت ل. كوبر: التّخطيط اللُّغوي والتغيُّر الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العام، 2006.
4. عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللُّغوية، دار الكتاب الجديد المُتّحدة، 2013.
5. [**http://hdl.handle.net/10576/3912**](http://hdl.handle.net/10576/3912)
6. [www.alarabiahconferences](http://www.alarabiahconferences).org

°°°°°°°°°°°°°°°°°°°

**المُحـاضرة السّابعة**

**آليات التّخطيط اللُّغوي**

إنّ أهمية علم ما لا تُقاس بمدى قُدرته التّفسيرية فحسب، بل بفائدته وعمليته الاجتماعية أيضا. وبعبارة أُخرى تُقاس أهمية العلم بإمكانياته التّطبيقية، ولا شكّ أنّنا نُدرك أنّ تطبيقات السُّوسيولسانيات عديدة غير أنّ المجال الّذي تبلورت في صُلبه هذه التّطبيقات هو ما يتعلّق بالتّداخُل حول الألسنة والعلاقات فيما بينها في إطار الدُّول.

 لننطلق من تعريفين: سنسمّي مجموعة من الاختيارات الواعية المُتعلّقة بالعلاقات بين اللّسان/الألسنة والحياة الاجتماعية سياسة لُغوية، ونُسمّي التطّبيق الفعلي لساسة لُغوية مُعيّنة تخطيطا لُغويا، فهو بمعنى ما الخوض في العمل. يُمكن لأي جماعة لسانية كانت أن تضع سياسة لُغوية (ويُمكننا في هذا الإطار الحديث عن سياسة لُغوية عائلية، التّواصُل باليدين...)غير أنّه في مجال هام أهمية العلاقات بين اللّسان والحياة الاجتماعية، فإنّ الدّولة وحدها هي الّتي تمتلك السُّلطة والوسائل الّتي تُمكّنُها من الانتقال إلى مرحلة التّخطيط وانجاز اختياراتها السّياسية. ولهذا، ودون استبعاد إمكانية قيام سياسات لسانية تتجاوز حدود الوطن (كالفرانكفونية مثلا)، أو إمكانية قيام سياسات أصغر من الدّولة (كاللّغات الجهوية مثلا)، سنُركّز على السّياسات اللُّغوية الوطنية:

 **Ⅰ- طريقتا تسيير التّعدُّد اللُّغوي:** (ما هو كائن وما يجب أن يكون) (in vivo & in vitro) : إذا أخذنا عدد الألسنة الموجودة في العالم، شعرنا بأن السّبب موجود وكاف ليجعل التّفاهم بين النّاس أمرا مُستحيلا، ورغم ذك التّعدُّد الّذي يعتبره بعضهم لعنة، إلاّ أنّ التّفاهم موجود في كلّ مكان. ورُبّما عاد ذلك التّفاهم أو جُزء منه إلى وُجود نوعين من التّسيير للتّعدُّد اللُّغوي: أحدهما نابع من الممارسة الاجتماعية بينما ينتج الثّاني عن التّدخُّل في تلك الممارسة.

 الطّريقة الأولى للتّسيير والّتي تتكفّل بتسيير المُستعمل يتعلّق بالكيفية الّتي بواسطتها يُواجه بها النّاس مشاكل التّواصُل يوميا ، ولعل (اللُّغة الهجينة ) تقف مثالا على ذلك. ففيها يتم التّواصُل عن طريق ابتكار لُغة بالفعل، ولا علاقة لذلك الابتكار بأي قرار رسمي أو مرسوم أو قانون، فهو إنتاج مُمارسة لا أكثر. والواقع أنّ هذه المُمارسة لا تحلُّ مشاكل التّعدُّد اللُّغوي فقط، بل تُمكّنُنا من دراسة الكيفية الّتي بموجبها يُسخّر النّاسُ كفاءاتهم اللُّغوية لوضع كلمات جديدة تدل على مفاهيم جديدة أيضا، وهكذا تظهر كلمات جديدة في مُختلف ألسنة العالم للدّلالة على أشياء أو مفاهيم يوميّا، لم يسبق للّسان أن دلّ عليه، وهذا التّوليد العفوي قد نشط في الفترة الاستعمارية في الألسنة الإفريقية ، وذلك لأنّها أضحت في مُواجهة تكنولوجيات (كالسيّارة والقطار والطّائرة...) وهياكل (كالإدارة والمُستشفى...) ووظائف (كالضّابط والطّبيب والحاكم...) مُستوردة من الغرب ، وكان لا بدّ من تسميتها.

 لكن هُناك مُقاربة أُخرى لمشاكل التّعدُّد اللّساني أو التّوليد اللُّغوي (La néologie) ، وهي المُقاربة الّتي تعتمدُها السُّلطة، وهذا ما نُسمّيه تسيير الموضوع (Gestion in vivo) حيث يُحلّل اللّسانيون الأوضاع والألسنة في المخابر ويتولّون وصفها ويضعون الفرضيات حول مُستقبل الأوضاع والمُقترحات لتسوية المشاكل، ثمّ يدرُس الّساسة هذه الفرضيات والمُقترحات ويجرون الاختبارات ويُطبّقونها. وهُناك عدّة أمثلة لهذا التّسيير، ولكن ينبغي علينا أوّلا أن نُؤكّد بأن هاتين المُقاربتين مُختلفتان جدّا إلى درجة أنّهُما تتصارعان أحيانا.

إن وضع الاختيارات المخبرية(in vitro) إجراء مُضاد للوضع الفعلي المعيش(in vivo) وأحاسيس النّاطقين اللُّغوية. إن ذلك يجعل من الصّعب فرض لسان على شعب ما لا يرغب في ذلك، أو الّتي يعتقد بأنّها ليست لسانا وإنّما لهجة. كما أنّه ليس من الحكمة فرض لسان الأقلية لأداء هذه الوظيفة، إن وُجدت بعد لسان مُشترك كثير الاستعمال. فالسّياسة اللُّغوية تطرح إذن، وفي الوقت نفسه مشاكل المُراقبة الدّيمقراطية (لا يجب ترك أصحاب القرار فعل ما يحلو لهم) والتّفاعُل بين تحليل الأوضاع الّتي تقوم به السُّلطة والتّحليل الحدسي الّذي يُجريه الشّعب في أحيان كثيرة.

**Ⅱ- الاشتغال على اللّسان:**  إن الألسنة مُتغيّرة، تحت مفعول بُناها الدّاخلية ونتيجة الاحتكاك بالألسنة الأُخرى و من جرّاء المواقف السّياسية. غير أنّه يُمكن تغييرُها والتّدخُّل لإحداث تغيير في صُورتها.

إنّ العمل أو الاشتغال على اللّسان قد يكون له غايات مُختلفة أهمُّها تحديثه( من حيث الخط والمُفردات...) والعمل على نقائه أو الدّفاع عنه مثل:

1. إصلاح الخط في الصّين: ليس للّسان الصّيني أبجدية، وتدوينُها يتطلّب حُروفا، ولمّا كانت لا تخضع للتّقطيع المُزدوج فإن عددها كبير جدّا، مما جعل العمل على صقلها وتهذيبها يطرح مشاكل من نوع آخر (تخص الدّلالة في الغالب).
2. التّدخُّل في الرّصيد الإفرادي للّسان: يُمكن للتّخطيط اللُّساني أن يتدخّل في مسألة وضع الكلمات عندما يفتقر اللّسان إلى المُفردات، أو عندما يُراد استبدال كلمات ما بكلمات أُخرى.

في الحالة الأولى ، يعلّق الأمر بالتّوليد (La néologie) عندما تتغيّر منزلة اللّسان، كأن يُصبح لسان تعليم مثلا، فلا بدّ من وضع الألفاظ الضّرورية الّتي تجعلُها تُؤدّي هذه الوظيفة: ألفاظ نحوية، مُصطلحات الرّياضيات ، الكيمياء... ويحصُل هذا النّوع من الحالات باطّراد في المرحلة التّالية للاستعمار(La situation postcoloniale) . إنّ هذا التّوليد المخبري (in vitro) قد يدخُل في صراع مع التّوليد المعيش (in vivo) خاصّة في حالة اقتراح المُخطّطين لكلمات تُواجه كلمات مُستعملة (يُراجع في هذه القضيّة : L.J. Calvet, La guerre des langues et politiques linguistiques, PP. 234-245) ,

توفّر لنا "تركيا" مثالا عن الحالة الثّانية، فقد قرّر "مُصطفى كمال أتاتورك" سلسلة من الإصلاحات من بينها "الثّورة اللّسانية" ، وقد تعلّق الأمر بتحديث اللّسان التُّركي، وتجريده من جميع الآثار الإسلامية والعُثمانية، وها هي أهمُّ القرارات في هذا الأمر:

* الانتقال من الأبجدية العربية (الّتي لم تُوفّق في الإبانة عن المُصوّتات التُّركية كما ينبغي إلى الألفبائية اللاّتينية (وقد تبنّى البرلمان الوطني الألفبائية الجديدة.)
* إلغاء تعليم العربية والفارسية في المدارس (1929).
* استبدال الكلمات المُقترضة من العربية والفارسية بكلمات من أُصُول تركية (وقد أُنشئت لجنة خاصّة لهذا الغرض سنة 1932.)
* دعوة المُواطنين الأتراك إلى تبنّي اسم ذي أصل تركي، وقد غيّر "مُصطفى كمال" نفسه اسمه ليُصبح "أتاتورك" أي أبو تركيا. (يُمكن مُراجعة هذا الأمر في: L.Bazin, La réforme linguistique en Turquie, in : La réforme des langues : Histoire et avenir, Tome 1, Hambourg, Buske Verlag, 1985.) .

3- توحيد اللّسان: (Standardisation d’une langue) يُمكن أن تكون "النّرويج" مثالا على توحيد اللّسان، فبد ثلاثة قُرون من الهيمنة الدانمركية (1523-1814) خضعت النّرويج للقضاء السُّويدي قبل الحُصول على استقلالها، فكان وضعُها اللّساني مُعقّدا تتعايشُ فيه تنوُّعات لسانية كثيرة: الدانمركية الأدبية في المدرسة واللّسان المُشترك الحضري ومُختلف اللّهجات. ولذلك ، عُرضت اقتراحات كثيرة من أجل إنشاء لسان نرويجي صرف.

ففي المرحلة الأولى، قُوبل بين الدانمركية dansk والنّرويجية Norsk ، ثُمّ:

(Rigsmaal) في تضاد مع: ( Landsmaal)

 (Bokmaal ) في تضاد مع : (Landsmaal)

(Bokmaal) في تضاد مع : (nynorsk)

 وتوجد خلف هذه التّسميات حقائق مُتغيّرة : فــ ( Rigsmaal) و الـ( Bokmaal ) تدُلاّن دائما على اللّسانين الأقرب إلى الدانمركية، في حين أنّ: (Landsmaal )والـــ ( nynorsk ) تد

ثلاّن على اللّسان الّذي يُراد توحيدُه انطلاقا من لهجات البلاد المُختلفة.

 وقد عنى هذا التّوحيد بكتابة اللّسان أساسا، فصوّت البرلمان النّرويجي على الإصلاحات الإملائية المُتعاقبة (1907، 1913، 1916، 1923، 34 19، 36 19، 38 19، 41 19، 1945.) الّتي كانت تتماشى في كل مرّة مع الاختيارات السّياسية المُختلفة، فكان اليمين ميّالا إلى اللّسان القريب من الدنمركية (Landsmaal ) بينما مال اليسار إلى اللّسان الأقرب إلى الشّعب ( nynorsk ). ولا زال هذان اللّسانان مُتعايشين إلى اليوم، ويُمكن للمدرسة أن تختار الكُتب المُدوّنة بهذا الإملاء أو ذاك، وتستخدم الصُّحُف إحدى الصُّورتين، ولكن سبرا للآراء قد بيّن أنّ [بعد استطلاع لرّأي "غالوب" Gallup) ( 1946.] الشّعب يُفضّل تمازج اللّسانين معا ( Landsmaal) و ( nynorsk)، وتبدو هُنا الأحاسيس اللّسانية والعفوية المعيشة ميدانيا مُخالفة للسّياسة اللّسانية الخاضعة لاختبارات المُخطّطين في المخبر السّاعية إلى تمييز النرويجية عن الدنمركية. ولذلك قد تكون للسّياسة اللّغوية رمزية وأيديولوجية قوية في النّرويج ، ويتعلق الأمر أساسا في محو آثار الهيمنة الدّنمركية والتّأكيد على وُجود الأمّة النّرويجية عن طريق توحيد اللّسان.

 **Ⅲ- الاشتغال على الألسنة:**  قد تضطرّ الدُّول الموسومة بالتّعدُّد اللُّغوي على ترقية هذا اللّسان أو ذاك أو العكس، وباختصار قد تضطرُّ الدُّول إلى تغيير منزلة ووظائف الألسنة المُتعايشة. سنتكلّم هُنا على نوعين من التّدخُّل: اختيار لسان وطني واستعادة لسان آخر.

1. اختيار لسان وطني: عندما استقلّت "ماليزيا" في الأربعينيات، قرّرت تبنّي اللّسان الماليزي لسانا وطنيا (Le malais) وكان هذا اللّسان حتّى ذلك الوقت لسانا مُشتركا يُستخدم في الموانئ والأسواق، أمّا اللّسان الأكثر استعمالا بالأرخبيل الماليزي في ذلك الوقت فكان "الجافانية" (Le javanais) ، وإلى جانب هذان اللّسانان كان هُناك حوالي مائتا لسان آخر ولُغة تضُمُّها سبع مجموعات لهجية، لكن مزية هذا الاختيار يكمُن في ترسيم لسان لا يُثير الصّراعات الإثنية (العرقية)، وسيعقُب هذا التّدخُّل المخبري عمل كبير على اللّسان.

لمّا رُسّم هذا اللّسان ، سُمّي بــ "اللّسان الاندونيسي" (bahasa indonesia) وتم تزويدُه بمُفردات تُناسب وظائفه الجديدة، فتقرّر إضفاء الطّابع الآسيوي على هذه المُفردات إذ تُفضّل الكلمة الموجودة سلفا في اللّسان المُختار(bahasa indonesia) ، إذا تعذّر وُجود الكلمة في هذا اللّسان ، تُختار من ألسنة الأرخبيل الأُخرى، وفي حالة التعذُّر تُقترض من لسان آسيوي آخر، ولا يتم الاقتراض من الألسنة الأوروبية والغربية بشكل عام إلاّ إذا استُنفدت كل الطّرائق السّابقة. ولكن الفصل في هذه الأمور يعود في الغالب إلى الاستعمال، فقد تم تفضيل الكلمة الغربية (autonomie) مثلا على الكلمة المحلية (swantatra) في المجال السّياسي وتغلّب استعمال كلمة "ذرّة" في المجال العلمي على الكلمة الغربية (اليونانية الأصل) (atome)، والمُلاحظ أن الاقتراض هُنا قد كان ذا إيحاءات إيديولوجية قوية.

1. استرجاع لسان: تمثّل حالة "كاتالونيا" (Catalogne) حالة نمُوذجية لامتزاج عمل اللّسانيين و السّياسة اللُّغوية. كان بإمكان "فرغسون" (Ferguson) أن يعتمد الواقع الكاتالوني على أيّام كمثال للثُّنائية اللّسانية "الكاستيانية" (Le Castillan) الاسبانية وقد كانت اللّسان المُهيمن بالطّبع، وحيال هذا الواقع قام اللّسانيون الكاتالونيون: "ل. أرشيل" (L. Arachil) و"ر. نينيولس" (R. Ninyoles) بنقد نظري لمفهوم الثُّنائية انطلاقا من الواقع اللّساني العيني الّذي كانت تعيشُه كاتالونيا. كان كل من "فرغسون" و"فيشمان" (Fishman) ميّالين إلى محو الصّراعات الّتي تشُوب الثُّنائية، وتقديم الوضع المُتّسم بالهيمنة على أنّه وضع عادي، والجدير بالذّكر أنّ "الهيمنة" كما هو الحال في عبارة (لسان مُهيمن) هي عبارة مجازية ، ذلك أن هذه الصّفة تتعلّق بالشُّعُوب وليس بالألسنة. لكن بعد وفاة "فرانكو" وبعد حُصُول "كاتالونيا" على الاستقلال الذّاتي، حثّت الحُكومة مجموعة من اللّسانيين على تغيير الواقع اللّساني. وقد ميّز الدُّستور الإسباني سنة 1978 في المادّة الثّالثة منه بين اللّسان الرّسمي للدّولة والألسنة الخاصّة بالجماعات ذات الاستقلال الذاتي. ولكنّه عمد إلى تسمية لسان الدّولة بــ"الكاستيانية" (Le Castillan) وليس الاسبانية، وعليه جاء في قانون الاستقلال الذّاتي لــ"كاتالونيا" ما يلي:
2. إن لسان "كاتالونيا" الرّسمي هو الكاتالونية.
3. إنّ اللّسان "الكاستياني" هو اللّسان الرّسمي لكل الدّولة الاسبانية.

وفي هذا الإطار القانوني ، تمّ استرجاع اللّسان "الكاتالوني" وفي سنة 1983 تمّ التّصويت على قانون يقضي بالتّقييس اللُّساني الّذي ينُصًّ على أنّ جميع الأطفال المُتمدرسين مُجبرون على تعلم اللّسانين. وأن النّشاطات الإشهارية والرّياضية يجب أن تكون الكاتالونية.

لقد وضّح "هـ. بوير" (H. Boyer) في "مبادئ السُّوسيولسانيات (Éléments de sociolinguistique) أن غاية هذا التّخطيط كُلّه على تأسيس ازدواجية لسانية غير ثُنائية لـ"كاتالونيا" ، كما مسّ هذا التّخطيط مجال المُحيط اللّساني (إشارات المرور واللاّفتات الرّسمية...) ، وشجّع أعمال اللّسانيين الّذين أجروا أعمالا ميدانية عديدة حول واقع الازدواجية غير ثُنائية: يُمكننا حصر تطوُّر هذا الوضع بمقارنة الإجابات عن الأسئلة الّتي عنيت بمعرفة "الكاتالونية " من خلال إحصاءات 1975 و 1986:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | لا يفهمون | يفهمون الكاتالونية | يتكلّمون الكاتالونية | يكتُبونها |
| 19751986 | 25,7% 11% |  %74,3 %90,3 | 53,1 % 59,8 % | 14,5 %30 % |

 نُلاحظ بأنّ "الكاتالونية" قد تطوّرت بشكل محسُوس على جميع الأصعدة (الفهم والاستعمال الشّفهي والاستعمال الكتابي)، ويُعدُّ هذا المثال تثمينا للسّياسة اللٌّغوية، لأنّ العمل على الألسنة ومُحاولة بناء ازدواجية غير ثُنائية لا يُمكن اعتبارُها تدخُّلا لسانيا فحسب: كانت "كاتالونيا" بحاجة إلى هذه السّياسة اللّسانية لتعزيز استقلالها الذّاتي، وسيتوقّف مستقبل "التّنظيم السّياسي للمُجتمع المُستقل في "كاتالونيا" بــ "إسبانيا " (Generalitat) على نجاح أو إخفاق هذه "الاستعادة" « récupération ».

 يدعُونا هذا في النّهاية إلى العودة إلى بعض الاعتبارات ذات صبغة نظرية أكثر. فبإمكاننا فعلا التّساؤل مدى أثر خصائص اللّسان وعلاقته بالمُجتمع في السّياسة اللّسانية والتّخطيط اللُّغوي : وبمعنى آخر ما هي الحال الّتي يجب أن يكون عليه اللّسان أو اللُّغة لكي تكون السّياسة اللّسانية ممكنة؟ . إنّ السُّوسيولسانيات لا يُمكن أن تقوم لها قائمة وتلك القطيعة الّتي أقامتها اللّسانيات البنيوية بين اللُّسان وظُروف استعماله باقية: فالسُّوسيولسانيات لا تفصل اللّسان عن ظُروف استعماله. فموضوع الدّراسة اللّسانية ليس هو اللّسان أو الألسنة وحسب، بل الجماعة اللّسانية في جانبها اللّساني. إنّ السُّوسيولسانيات المُطبّقة الّتي هي السّياسة اللّسانية عبارة عن تدخُّل في المُجتمع عن طريق الألسنة، وهي حينذاك تفترض خاصيّتين للّسان:

* خاصية التّغيُّر الدّاخلي، وتاريخ الألسنة يُؤكّد ذلك: كل الألسنة تتغيّر عبر الزّمن.
* خاصّية التّغيُّر الخارجي: أي التّغيُّر في العلاقات بين الألسنة (يُؤكّد ذلك مثالا الاندونيسية الكاتالونية. وقدا يتأتّى ذلك عن طريق العمل المخبري فالإنسان قادر على تغيير الألسنة والعلاقات بين الألسنة عن وعي ، وهو إن غيّر ذلك فقد استطاع تغيير الواقع الاجتماعي.

°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°

**مراجع المُحاضرة:**

1. **لويس جان كالفي:** علم الاجتماع اللُّغوي،ترجمة محمّد ياحياتين، دار القصبة للنّشر، 2006**.**
2. **بإشراف جورج مونان:** مُعجم اللّسانيات، ترجمة: د, جمال الحضري، المُؤسّسة الجامعية للدراسات والنّشر والتّوزيع، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2012.
3. **Louis-Jean Calvet**, La Sociolinguistique, Que-sais-je ? PUF, 8eme Edition mise à jour, 26e mille (version électronique.)
4. **Louis-Jean Calvet**, La Guerre des langues et les politiques linguistiques, Paris, Payot, 1987, p. 234-245.
5. **L. Bazin**, « La réforme linguistique en Turquie », in La Réforme des
6. **Facebook** : La culture ne s'hérite pas elle se conquiert langues. Histoire et avenir, t. I, Hambourg, Buske Verlag, 1985.
7. **Henri Boyer**, Éléments de sociolinguistique, Paris, Dunod, 1991.
8. **Jack C. Richards Richard Schmidt** Dictionary of language Teaching & Applied linguistics, Longman, Third Edition, 2002.

**°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°**